الميزانية العمومية للمصرف التجاري
(Commercial Bank Balance Sheet)

المبحث الأول : الميزانية العمومية
Balance Sheet

المبحث الثاني : المطلوبات (الخْصوم)
Liabilities

****
المبحث الثالث : الموجودات (الأصول)
Assets

المبحث الرابع : مداخْل ادارة الموجودات
Approaches Assets Management

المبحث الأول : الميزانية العمومية
(Balance Sheets)

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري من جانبين ، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أواستخدامات أموال المصرف) ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات(أو مصادر أموال المصرف) .

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها ، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات ، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا ، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها ، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك ، ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول (2) .

وعند تحليل الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الآتية :

أ- إن ميزانية المصرف التجاري تمثل تحليلا لعملياته في لحظة زمنية معينة ، وتشير إلى أرصدته في نقطة من الزمن ، فهي تحليل للخزين وليس تحليلا للتدفقات أي لا تشير إلى فعالياته عبر فترة زمنية معينة .

ب- إن أية معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب أن تقيد قيدا مزدوجا مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات ، فلو أن المصرف اشترى موجودا من الموجودات ، فإن المصرف يكون مدينا بقيمة الموجود في جانب المطلوبات لصاحب الموجود ، ودائنا بقيمته في جانب الموجودات ، فهو عندما يحصل على موجودات اضافية ، فإنه يخلق في الوقت ذاته ديونا على نفسه بنفس القيمة ، وبنفس المنطق عندما يبيع أو يخفض موجودا من موجوداته فإنه يتحرر من دين من الديون عليه بنفس القيمة أيضا، فالتغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في قيمة المطلوبات ، ويترتب على ذلك إن جانب الموجودات في الميزانية يعادل دائما جانب المطلوبات ، فهنالك مساواة بين مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات .

جـ- استنادا إلى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الآتية :

الموجودات = المطلوبات

ء- إن الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تشتمل على جميع الفقرات الواردة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري الواحد باستثناء فقرتي

- أرصدة لدى المصارف التجارية الأخرى

- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل وأرصدة وصكوك مستحقة للدفع .

والسبب في ذلك هو إنها تمثل فقرات متقابلة وإن قيمتها تساوي صفرا .

جدول (2)

الميزانية العمومية لمصرف تجاري

الموجودات (الإستخدامات)	المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الجاهزة		1- الودائع	
- نقد في الصندوق	×××	- ودائع تحت الطلب	×××
- أرصدة لدى البنك المركزي	×××	- ودائع توفير	×××
- أرصدة لدى المصارف التجارية	×××	- ودائع لأجل	×××
- أرصدة سائلة أخرى	×××		
2- محفظة الحوالات المخصومة		2- رأس المال الممتلك	
- اذونات الخزينة		- رأس المال المدفوع	×××
- الأوراق التجارية المخصومة	×××	- الاحتياطيات	×××
	×××	- الأرباح المحتجزة	×××
3- محفظة الأوراق المالية		3- الأموال المقترضة طويلة الأجل	
- سندات الحكومة	×××	- الإقتراض من سوق رأس المال	×××
- أسهم وسندات غير حكومية	×××	4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل	
4- قروض وسلف		- الاقتراض من المصارف التجارية	×××
- قروض قصيرة الأجل	×××	- الاقتراض من البنك المركزي	×××
- قروض طويلة الأجل	×××	5- مصادر تمويل أخرى	
- سلف	×××	- التأمينات المختلفة	×××
		- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	
5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل		- حسابات دائنة	×××
6- العقارات والموجودات الأخرى	×××	- أية مطلوبات أخرى	×××
- أثاث وسيارات	×××		×××
- موجودات أخرى	×××	مجموع المطلوبات	×××
مجموع الموجودات	×××		

المبحث الثاني : المطلوبات (مصادر أموال المصرف التجاري)
(Liabilities)

يقصد بالمطلوبات (الخصوم) بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته ورأسماله ، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها . وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية ، ثم يأتي بعدها رأس المال الممتلك والقروض.

وتسعى المصارف التجارية إلى زيادة حجم موارد تمويلها إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة وأقل مخاطرة ، ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات وكما يأتي :

أولا : الودائع : *Deposits*

تعد الودائع من أهم مصادر أموال المصرف التجاري غير الذاتية ، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر المصرف ، والودائع هي :

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب) (*Current Deposits*) :

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب ، وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف ، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه ، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها .

ب – ودائع التوفير : (*Save Deposits*) :

تمثل ودائع التوفير اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة ، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منه ، وتضع معظم التشريعات حد أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر ، وذلك حماية للمصرف من التعرض لمخاطر العسر المالي ، إلا إن المصارف عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار ،

وتنمية الموارد المالية للمصرف ، ويحمل صاحب وديعة التوفير دفتر تسجل فيه المبالغ

المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد وتحسب الفائدة على اقل رصيد شهري للحساب.

جـ – الودائع لأجل (*Forward Deposits*) :

تمثل الودائع لأجل اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه ، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع . وعادة ما يشترط في الودائع لأجل ألا يقل المبلغ المودع عن قدر معين . وقد يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت فترة الايداع .

ثانيا : رأس المال الممتلك : *Owned Capital*

ويعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه عند البدء بتأسيسه أو تكوينه ، إضافة إلى احتياطياته القانونية والخاصة وأرباحه التي احتجزها أي أن :

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة

أ- رأس المال المدفوع :(*Paid – in Capital*) :

ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله ، ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ، إلا إنه من الضروري الاهتمام به ، لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم .

ب – الاحتياطيات (*Reserves*) :

وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف على مر السنين من أرباحه السنوية ، فتراكمت في صورة احتياطي ليكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الآخرين ، ولمساعدته على ممارسة أعماله ، والاحتياطي على نوعين :

الأول : احتياطي قانوني (*Required Reserve*) وبموجبه يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون ، الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة .

والاحتياطي الثاني : هو الاحتياطي الخاص (*Special Reserve*) وبموجبه يكون المصرف مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف ذاته .

جـ – الأرباح المحتجزة : (*Retained Earnings*) :

وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده ، وهذا المصدر إضافة إلى إنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين ، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا .

ثالثا : الأموال المقترضة : (*Borrowed Money*) :

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي : سوق رأس المال والمصارف التجارية الأخرى والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى .

أ- الاقتراض من سوق رأس المال :

(Borrowed From Market Capital)

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة ، وقد تأخذ هذه القروض إحدى الصورتين : الأولى سندات طويلة الأجل (*Long – term Bonds*) ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج اصداره إلى ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج اصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي .

أما الصورة الثانية ، فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع ، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة ادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطيات المصارف ، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها .

ب- الاقتراض من المصارف التجارية :

(Borrowing From Commercial Banks)

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه

وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب .

جـ – الاقتراض من البنك المركزي :

(Borrowing From The Central Bank)

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل ايضا ، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية ، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة مـــــــن غيرهـــــــا مــــــــن مصـــــــــادر التمويـــــــل

ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض ، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي ، ومواجهة الطوارئ ، ومواجهة الاحتياطيات الموسمية .

رابعا : مصادر تمويل أخْرى : *Other Financing Resources*

أ – التأمينات المختلفة : *(Variable Insurance):*

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب – أرصدة وصكوك مستحقة الدفع :

(Payable cheques and funds)

يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

المبحث الثالث : الموجودات (استخدامات أموال المصرف التجاري) *(Assets)*

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الارباح) أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في اصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحا زهيدا ، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة ، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها . وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري .

أولا : الأرصدة النقدية الجاهزة :

(Ready Monetary Funds)

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة ، وتتألف من جزئين رئيسيين : الجزء الأول : كمية النقود الحاضرة *(Present Monetary Sums)*، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية ، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة

(*Credit Monetary Funds*)، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع ، يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول .

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا .

إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة ، التي يحتفظ بها المصرف التجاري ، تتمتع بأقصى درجات السيولة ، غير إنها لا تدر عليه دخلا ، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية .

ثانيا : محفظة الحوالات المحْصومة :

Bill Discounted Portfolio

تكون الحوالات المخصومة البند الثاني من الأصول ، وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل ، ويتم ذلك بشراء اذونات الخزينة والأوراق التجارية ، وطبيعي أن تكون أسعار فائدتها أكثر انخفاضا من الأوراق المالية المتوسطة أو الطويلة الأجل .

أ- أذونات الخزينة : *(Budget Allowances):*

وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في تاريخ معين لاحق ، وهي تستعمل لسد العجز المؤقت الناتج عن عدم التطابق الزمني بين الايرادات والمصروفات في الميزانية ، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة.

ب – الأوراق التجارية المخصومة: *(Discounted Port folio)*

وهي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر ، وتتضمن إلتزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم ، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهر إن كانت شخصية ، فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون ، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لأمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها بعد استنزال مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الواقعة بين تاريخ خصم الورقة وميعاد استحقاقها مضافا إليها عمولة المصرف ومصاريف التحصيل .

إن عمليات خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات جليلة لأصحاب الأعمال والتجار فتيسر لهم الحصول على النقود كلما دعت الضرورة ، أما بالنسبة للمصارف فإنها تعتبر خير وسيلة لاستثمار جزء من مواردها دون أن تتعرض لخسارة جسيمة لأن كل من وقع عليها يبقى مسؤولا عن قيمتها حتى الوفاء .

ثالثا : محفظة الأوراق المالية (المستحقات على المصارف) :
Securities Portfolio

تستثمر بعض المصارف التجارية جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية نظرا لما تغل هذه الاوراق من دخل مرتفع وان كانت اقل الاصول سيولة ، ذلك ان حملة الاوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن ، ونتيجة لذلك فان القيمة الرأسمالية لهذه الاوراق تتقلب صعودا أو نزولا وتتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الجاري في السوق وعلى الرغم من ان الاوراق المالية هي استثمار قليل السيولة نسبيا إلا انه من الممكن التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة اذا وجدت سوق مالية واسعة وتحتوي محفظة الاوراق المالية على مجموعتين من الاوراق :

أ- سـندات الحكومـة والمؤسسـات العامـة والإدارات المحليـة *(Government , State Establishment and Local Administrations Bonds* (، أي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة ، ويعتبر هذا النوع من الاوراق المالية أكثر ثباتا وأقل إيرادا مقارنة بالأوراق المالية الأخرى ويكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة .

ب- الأوراق المالية الاخرى *(Other Securities)*، وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة .

رابعا : القروض والسلف : *Loans and Advances*

تكون القروض والسلف الشطر الأعظم من اصول المصرف التجاري ، وتعتبر القروض والسلف أوفر اصول المصرف اغلالا للأرباح ، وان كانت لا تتمتع بسيولة عالية ، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تأخذه المصارف على القروض والسلف عن متوسط اسعار الفائدة التي تدرها سائر الأصول .

ان تعذر تحويل القروض والسلف الى نقود قبل ان يحين ميعاد استحقاقها ، واحتمالات تعرضها الى عدم سداد قيمة القروض مع فوائدها ، جعل المصارف تفضل الاستثمار في القروض قصيرة الأجل .

خامسا : صكوك وسحوبات قيد التحصيل
Cheques and Withdrawals on Collection

ويعد هذا البند من بنود توظيف الاموال المهمة ، فعندما يودع احد المودعين في حسابه صكوك مسحوبة على مصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات

بأن تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فورا وقبل ان تحصل على قيمة الصك خلال عمليات المقاصة .

وتكون المصارف بذلك قد اقرضت هذا المودع قيمة الصك للفترة الزمنية التي ستنقضي بين إيداع الصك وتحصيل قيمته ، ولهذه الاسباب يظهر هذا البند في ميزانية المصرف التجاري ، وقد تشترط بعض المصارف ان لا يقوم المودع بسحب قيمة الصك إلا بعد ان يحصل عليها المصرف ، ولكن الاتجاه الحديث هو منح التسهيل السالف الذكر .

وتتشكل الاموال الموظفة على هذا الشكل عبئا على المصرف حيث انها عبارة عن قروض بدون فوائد ، ولكن المصارف توازن هذا العبء بتوظيف فائض الاموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الصك .

سادسا : العقارات والموجودات الأخْرى
Premises And Other Existing things

ان المصارف التجارية لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجاتها للقيام باعمالها المصرفية المعتادة ، وتتألف اهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها المصارف اموالها هي : الأبنية والأثاث والسيارات والمعدات وغيرها اللازمة لسير عمليات المصرف .

المبحث الرابع : ادارة الموجودات
Approaches Assets Management

تنتهج المصارف التجارية عدة مداخل أو اساليب تعتقد انها ملائمة لإدارة موجوداتها بما يضمن لها تحقيق الربحية المستهدفة ، وتقليل المخاطر التي غالبا ما ترافق العملية الإستثمارية ، ويتطلب من المصرف اتخاذ عدة قرارات استثمارية لكي تكون

ادارته للأصول فاعلة ومؤثرة ، أي عدم حصول تعارض بين السيولة والربحية وفيما يأتي أهم المداخل أو الاساليب التي يمكن للمصرف اتباعها في ادارة موجوداته .

أولا : مدخل تجميع الأموال

Approach of Monetary Collection

يعتمد هذا المدخل على قيام المصرف التجاري بتجميع الاموال من مختلف المصادر (الودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير ، والودائع لأجل ، ورأس المال المدفوع ، والاحتياطيات ، والارباح المحتجزة ، والقروض المختلفة وخاصة طويلة الأجل ...) ثم يقوم بتوظيفها في مختلف بنود الموجودات (الاصول) .

ولكي يحقق هذا المدخل أو الاسلوب اهدافه المطلوبة ، فانه يتطلب من المصرف ان يكون ملما الماما كاملا بالقيود الموضوعة عليه مثل قيود السيولة العامة ، والاحتياطيات القانونية والارباح المستهدفة ، وتوظيف المصارف هذه الاموال حسب اسبقيات تختارها وفق معايير محددة بما يجنبها مشكلة السيولة والربحية ، والشكل (1) يوضح آلية هذا المدخل.

الشكل رقم (1)

آلية مدخل تجميع الاموال

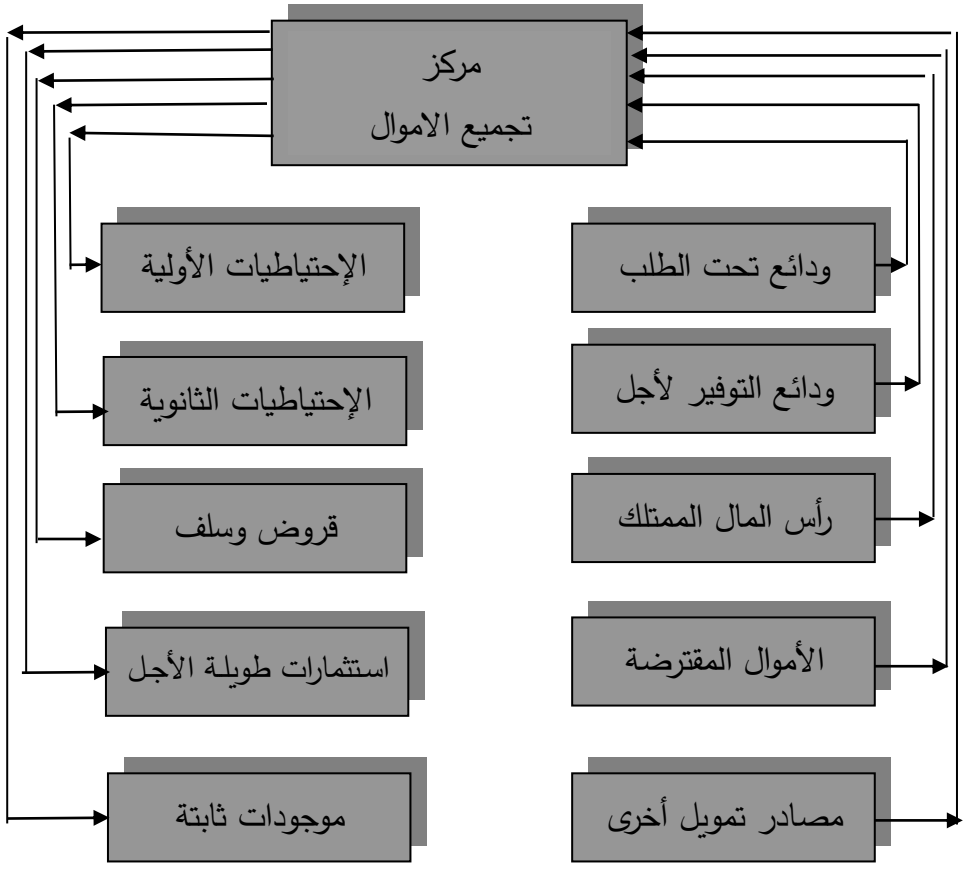

ويمكن استعراض آلية توظيف المصرف لأمواله وفق مدخل تجميع الاموال وكما يأتي :

1 - الأرصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية)

Primary Reserves

وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكسب فيها أي عائد ، وتتألف هذه الموجودات السائلة من (النقد في الصندوق ، وارصدة لدى البنك المركزي ، وارصدة لدى المصارف التجارية ، وارصدة سائلة اخرى ...) .

وان على المصرف التجاري قبل ان يفكر بأي استخدام آخر لأمواله النقدية ، ينبغي عليه ان يحتفظ بهذه الاحتياطيات النقدية الأولية وبمقدار كافي للوفاء بالمطاليب الآتية :

أ- مواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية وجزء من ودائع التوفير عند مطالبة المودعين بها وبدون إخطار سابق .

ب- مواجهة ما يتحقق على المصرف من إلتزامات أجنبية بسبب ما يتم شحنه من بضائع لحساب المستوردين المحليين ضمن إطار الاعتمادات المستندية .

جـ – المحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي وذلك لاجراء المقاصة (التسوية) للصكوك مع المصارف الأخرى .

ء- تطبيق قانون مراقبة المصارف وذلك بضرورة الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع المصرفية والواجب إيداعه لدى البنك المركزي .

2- محفظة الحوالات المحْصومة والأوراق المالية (الاحتياطات الثانوية) : *Secondary Reserves*

وهي تلك الموجودات غير النقدية ولكنها تكون قريبة من الموجودات النقدية ، بمعنى إنه من الممكن تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر أو خسائر قليلة ، وهذه الاحتياطيات تمثل دعامة للاحتياطيات الأولية ومكملة لها ، رغم إنها تساهم في أرباح المصرف ، أي إن الغرض الأساسي من الاحتياطيات الثانوية هو ((السيولة)) والغرض الثاني هو ((الربحية)) ، وهذا يعني إنها موجودات قريبة للسيولة وتدر أرباحا .

وتستخدم الاحتياطيات الثانوية للوفاء بمطلبين أساسيين هما :

أ- لمواجهة السحوبات المحتملة ، أي تلك التي يمكن التنبؤ بها تقريبا ، كازدياد السحب خلال فترات معينة من السنة كما هو الحال في المواسم الزراعية والأعياد وغيرها .

ب- لمواجهة السحوبات الاستثنائية أو البعيدة الاحتمال ، كانتشار الخوف لدى المودعين وتكدسهم أمام المصارف لسحب ودائعهم خوفا من إفلاس المصارف مثلا .

3- القروض والسلف : *Loans and Advances*

تأتي القروض والسلف في المرتبة الثالثة في تخصيص أموال المصرف ، فبعد أن يتخذ المصرف الاستعدادات اللازمة من احتياطيات أولية واحتياطيات ثانوية للوفاء بالتزاماته المالية ، فإن عليه أن يتوجه لتلبية طلبات زبائنه من القروض والسلف ، والتي تمثل في كثير من الأحيان الجزء الأكبر من أصول المصرف ، وبالتالي فهي تمثل المصدر الرئيسي لأرباحه من ناحية ، ومصدرا لأغلب خسائره التي قد يتعرض لها نتيجة لعدم السداد من ناحية أخرى .

4- الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة : *Long – Term Investment and Constant Assets*

قد تتوفر لدى المصرف التجاري أموال فائضة بعد الانتهاء من اشباع مجالات التخصيص في البنود السابقة ، وهنا توجه هذه الأموال نحو الاستثمارات طويلة الأجل كالقروض والأوراق المالية طويلة الأجل والاستثمار في العقارات والآلات وغيرها من الموجودات الثابتة .

وعلى الرغم مما يتميز به مدخل تجميع الأموال من سهولة في التطبيق والاستخدام ، وإنه لا يحتاج إلى كوادر مصرفية متخصصة كبيرة ، إلا إنه يغلب عليه بأنه يتجاهل مصدر الأموال مما يؤدي إلى اختلاطها وعدم تمييزها ، وإنه لا يحقق الترابط بين متطلبات السيولة وفقا لكل نوع من الودائع .

إضافة إلى إنه لا يحدد هذه المتطلبات إلا كنسب إجمالية من الودائع والتي قد تختلف أهميتها حسب نوع المصدر .

وقد يترتب على ذلك زيادة في حجم السيولة بشكل أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما يؤثر على ربحية المصرف .